



الجمهورية التونسية

وزارة التنمية الجهوية والتخطيط



إستراتيجية قطاع التعليم العالي
(وثيقة أولية)

التّعليم العالي

إستراتيجية قطاع التعليم العالي

-وثيقة أولية-

I-التشخيص

ما فتئ قطاع التعليم العالي يشهد تحولات هيكلية وتطورات عميقة أدت بالخصوص إلى تعدد وتواتر عمليات الإصلاح والمراجعة التي شملت تطوير المناهج وإثراء المضامين وتنويع الشعب والاختصاصات في هذه المرحلة من التعليم بما يتماشى والحاجيات الحقيقية لسوق الشغل لا سيّما بعد ثورة 14 جانفي 2011 وما أفرزته من استحقاقات في هذا المجال.

كما شهد قطاع التعليم العالي تطورا هاما على مستوى عدد الطلبة خلال العشرية الأخيرة حيث ارتفع عدد الطلبة النظاميين من 207 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2000-2001 إلى 347 ألف طالب خلال سنة 2010-2011 وتضاعف بدوره عدد الخريجين بحوالي ثلاث مرات ونصف ليرتفع من 24.5 ألف إلى 86 ألف خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة، من ناحية أخرى، أن شبكة مؤسسات التعليم العالي تكثفت لتعد حاليا 193 مؤسسة تعليم عالي وبحث منها 163 مؤسسة تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و30 مؤسسة تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى (108 مؤسسة جامعية سنة 2001-2002). وتخضع هذه المؤسسات إلى إشراف 13 جامعة وإدارة عامة للدراسات التكنولوجية (6 جامعات سنة 2001-2002). وتتوزع المؤسسات الجامعية التونسية على 24 ولاية في حين لم يتجاوز عددها 6 مؤسسات سنة 1958 كانت تحتضن 2450 طالبا.

ويستأثر التعليم العالي بحجم هام نسبيا من الإعتمادات يقدر بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي كما يمثل حاملو الشهادات العليا ثلثي الطلبات الإضافية للشغل وهو ما يقتضي،

بالتالي، إيلاء عناية فائقة للرفع من تشغيلية الخريجين وإدراج هذه الإشكالية كأولوية قطاعية ضمن المشاغل والإهتمامات الوطنية.

وفي هذا السياق، تم خلال الفترة المنقضية إدخال عديد الإصلاحات والتعديلات توجت بإصدار قانون للتعليم العالي (القانون عدد 19 لسنة 2008) والذي تم بموجبه إقرار نظام "إمد" والتدرج في وضع الآليات الأساسية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد. وأدخل على هذا القانون أول تنقيح له بعد الثورة بمقتضى المرسوم عدد 31 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أبريل 2011 والذي جاء لينصص بالخصوص على انتخاب رؤساء الجامعات و نوابهم و عمداء الكليات و مديري المدارس والمعاهد العليا وعلى مشاركة كافة الجامعيين في العملية الانتخابية، على أن يظلّ التعيين إجراء استثنائياً يتم اللجوء إليه في حال تعذر الانتخاب وهو ما يمثل في حد ذاته خطوة هامة نحو دعم استقلالية الجامعات.

II- أهم الإشكاليات

- يطرح الوضع الراهن للتصرف الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي وبالميئات والمطاعم الجامعية عديد الإشكاليات التي تواجه عمل مؤسسات التعليم العالي وخاصة تلك المتعلقة بنقص الموارد البشرية وهو ما أثر سلبا على أداء الجامعات والمعاهد العليا والكليات.
- عدم التقيد بما جاء بالمخططات التنموية في إحداث مؤسسات التعليم العالي بما يؤدي إلى إختلال الخارطة الجامعية وينعكس سلبا على التكوين الجامعي وعلى الموارد البشرية والمادية اللازمة للنهوض بالقطاع.
- التفاوت الجهوي المسجل على مستوى الاختصاصات العلمية المتوفرة والتي لا تستجيب في عديد الأحيان لمتطلبات التنمية في الجهة لا سيما على مستوى تثمين ميزاتها التفاضلية.
- اختلال التوازن في مستويات التنمية بين الجهات الساحلية الشرقية والجهات الداخلية للبلاد وتراجع المكانة الوظيفية للجهات الداخلية نتيجة عدم قدرتها على استقطاب الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية.
- محدودية دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات.

- النقص المسجل على مستوى تثمين الموارد البحثية والبشرية للجامعة والذي يحول دون إحداث جيل جديد من المؤسسات القادرة على دفع نسق التنمية الجهوية.
- ضرورة تقييم نظام "أمد" بغية توفير مقومات النجاح لهذه المنظومة حيث أن التوعية والتحسيس بمنطلقات هذا النظام وغاياته بقيت منقوصة مما جعل عديد الإطارات الجامعية لا تتوفر لديهم الدراية الكافية بالأهداف الحقيقية لهذا المشروع.
- إعادة النظر في سياسة إحداث الأقطاب الجامعية الجديدة والأقطاب التكنولوجية حتى تستجيب لخصائص كل جهة على حدة.
- قلة العناية بالوضع المادي للجامعي مما جعله بمثابة الموظف أكثر منه باحثا ومؤطرا ومكونا.

III-الأهداف الجمالية وأهم المحاور الإستراتيجية

- ترتكز استراتيجية النهوض بهذا القطاع على خمس محاور أساسية تتمثل في :
- مراجعة دور الجامعة التونسية في اتجاه الارتقاء بمستوى الطالب العلمي والثقافي والاجتماعي.
 - دعم الجودة لرفع مستوى التعليم العالي إلى المستويات الدولية.
 - استهداف المسالك الواعدة والشعب ذات التشغيلية العالية وتجذير ثقافة بعث المؤسسات.
 - ترشيد التصرف في قطاع التعليم العالي وتوخي قواعد الحوكمة الرشيدة.
 - دعم استعمال التكنولوجيات الحديثة والتعليم العالي الافتراضي.

IV-البرنامج التفصيلي

- ✓ مراجعة دور الجامعة التونسية في اتجاه الارتقاء بمستوى الطالب العلمي والثقافي والاجتماعي :

- مراجعة منظومة القيم بالجامعة وإصدار ميثاق قيم جامعية يتضمن المبادئ الأساسية العامة التي يقوم عليها النظام الجامعي.
- العمل على تطوير القدرات على التصور والتفكير والإستنباط وتعزيز مهارات التمكين، والتي تعتبر المهمة الأساسية للجامعة، وذلك بتجديد البرامج بما يسمح

للجامعة بتشكيل معالم "المواطن المستنير" القادر على التفاعل الإيجابي مع القضايا والخيارات المجتمعية.

- مراجعة البرامج الرسمية للتعليم خصوصا بالشعب الأدبية والاجتماعية وإيلائها المكانة التي هي بها جديرة (الأهداف والمحتوى والمقاربات البيداغوجية، دعم مقروئية وأفاق شهادتها والتعريف بالمكانم التشغيلية التي يمكن لحاملي هذه الشهادات إستغلالها) على نحو يضمن تطوير طاقات التصوّر والإستنباط والنقد البناء وضمان حق الإختلاف في إطار الاحترام بما يؤمن بناء شخصية طلابية قادرة على الابداع في مختلف المجالات (حلقات نقاش، عروض في إطار تقاسم الأدوار، دروس تفاعلية، اكتساب مهارات التواصل الشفوي...).
- تحديد ملامح خريجي التعليم العالي وتنمية قدراتهم على التفاعل الإيجابي مع متطلبات الحياة العامة، من ناحية، وحاجيات سوق الشغل من ناحية أخرى.
- تكثيف الدورات التكوينية في الأساليب البيداغوجية لفائدة المكونين.
- مراجعة الزمن الجامعي في اتجاه اعتماد نظام تدريس مرن يسمح بأكبر هامش ممكن من الحرية وإدارة الوقت الخاص للطلاب (تربصات، عمل بنصف الوقت، أنشطة ثقافية ورياضية وجمعياتية وسياسية).
- تعزيز دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات من خلال تثمين مواردها البحثية والبشرية بهدف خلق جيل جديد من المؤسسات القادرة على دفع نسق التنمية الجهوية وذلك بعلاقة مع خصوصيات الجهات وتثمين نتائج البحوث والدراسات المنجزة داخل المؤسسات الجامعية للغرض.

✓ دعم الجودة لرفع مستوى التعليم العالي إلى المستويات الدولية

- إصلاح منظومة التجديد الجامعي حتى تستجيب لتطلعات الطالب وللحاجيات الحقيقية لسوق الشغل.
- تقييم البرنامجين الأول والثاني لدعم الجودة بالتعليم العالي.
- دفع التعاون بين المؤسسات الجامعية ونظيراتها في الخارج والعمل على دعم تفتح الجامعة على محيطها بهدف إعداد الطالب منذ المراحل الدراسية الأولى ليكون صاحب مؤسسة قادرة على توفير مواطن شغل.

- تقييم نظام "أمد" وتوفير مقومات نجاح المنظومة إضافة إلى ضرورة التوعية والتحسيس بمنطلقات النظام وغاياته ضمن مقاربة تشاركية تجمع مختلف الأطراف المتدخلة.
- تطوير الشعب ذات التشغيلية العالية عبر فتح آفاق التكوين بالماجستير المهني.
- الرفع من عدد الإجازات المحدثة في إطار البناء المشترك مع المهنيين.
- حذف الشعب غير المجدية والتي لا تشهد إقبالا.
- دعم التجديد البيداغوجي واليقظة الجامعية لمواكبة التطورات العلمية والجامعية على الصعيد الدولي.
- تحسين مقروئية شهادات التعليم العالي والتنصيب على ذلك بدليل التوجيه الجامعي بهدف مساعدة الطلبة الجدد على حسن اختيار شعبهم.
- تعزيز التعاون بين الجامعات الكبرى والجامعات الفتية لا سيما على مستوى تبادل الخبرات البيداغوجية وزيارات الوفود الطلابية.
- مراجعة التتفيل المقدر حاليا بـ25% من المعدل السنوي في معدل البكالوريا في اتجاه حذف العمل به مع إقرار حق كل حاصل على البكالوريا في موطن تكوين بالجامعة التونسية.
- الاستعانة، عند الاقتضاء، بالمدرسين من حاملي الدكتوراه أو ممن هم في مرحلة متقدمة من إعدادها دون سواهم، قصد الرفع من المستوى التكويني للطلبة وذلك في إطار عقد طويل المدى (لتلافي النقص المسجل على مستوى الأساتذة في بعض الاختصاصات على غرار الانقليزية وبعض الاختصاصات العلمية وهو ما حتم اللجوء إلى أساتذة التعليم الثانوي والأساتذة العرضيين والمتعاقدين الذين يفتقرون للتكوين اللازم للتدريس بالجامعة والذين يؤمنون حاليا ما يناهز 50% من ساعات التكوين بالجامعة التونسية).
- تكثيف اللجوء والاستعانة بالخبرات التونسية في الخارج من مدرسين وباحثين ومختصين.
- دعم الجامعات الفتية بمدرسين باحثين من صنف "أ".
- تمكين المؤسسات التي لا يوجد بها مدرسون جامعيون قارون كالمدراس العليا لعلوم وتقنيات الصحة من إطار تكوين جامعي قار.

- مزيد العمل على انفتاح الجامعة على بيئتها الاجتماعية والاقتصادية وإقرار إمكانية إسناد منح دراسية بتونس وبالخارج من طرف مؤسسات القطاعين العام والخاص لانتداب أفضل الخريجين.

✓ استهداف المسالك الواعدة والشعب ذات التشغيلية العالية وتجذير ثقافة بعث المؤسسات

- تفعيل منظومة المسالك بين الشعب الجامعية بما ييسر تعديل مسارات التكوين عند الاقتضاء.

- تعزيز مسار التكوين الهندسي والتكوين بالماجستير المهني وتنويعه.

- تفعيل مدارس الدكتوراه.

- إرساء منظومة متكاملة لليقظة البيداغوجية بالتعليم العالي لرصد الآليات التي تمكن

من اكتساب التقنيات الجديدة المساعدة على تطوير القدرات المهنية للخريج.

- تأكيد دور الجامعة في نشر ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات عبر :

• تثمين المنتج الجامعي من بحوث ودراسات واختراعات ومشاريع تخرج ؛

• النهوض بمجالات التجديد التكنولوجي وذلك بهدف إحداث جيل جديد من

المؤسسات ذات قيمة مضافة عالية حيث أن ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات

يمثل ابرز تحد للمؤسسة الجامعية التونسية وللمنظومة التربوية والتكوينية

بصفة عامة.

- ضرورة الربط بين بعث المؤسسات الجامعية والتجديد والتنمية الجهوية مع التركيز

على دفع التعاون بين المؤسسات الجامعية فيما بينها ومع نظيراتها في الخارج

والعمل على دعم تفتح الجامعة على محيطها بهدف اعداد الطالب منذ المراحل

الدراسية الاولى ليكون صاحب مؤسسة قادرة على توفير مواطن شغل إضافية.

- جعل الجامعة في محور المنظومة التنموية وذلك من خلال تثمين مواردها البحثية

والبشرية بهدف خلق جيل جديد من المؤسسات المجددة القادرة على دفع نسق التنمية

الجهوية مع إحكام الربط بين خصوصيات الجهات واحتياجاتها وما يتم انجازه من

بحوث وأعمال بالمؤسسات الجامعية.

- تقييم تجربة مرصد الجامعات.

- توسيع طاقة استيعاب الشعب التي تشهد إقبالا لتمكين أكبر عدد من المترشحين لامتحان إعادة التوجيه من الحصول على الاختيارات المرغوب فيها.
- الحدّ من الفوارق بين الجهات على مستوى الالتحاق بالشعب الطبية وشبه الطبية والمراحل التحضيرية لتكوين المهندسين.

✓ ترشيد حوكمة التعليم العالي

- تعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على الجامعات والمؤسسات الجامعية.
- تكوين مختصين في الإدارة الجامعية وتحديد وظائفها وذلك خاصة فيما يتعلق بالهيكله والمهام وتقاسم المسؤوليات على المستوى الوطني والجهوي أو الإقليمي واعتماد تخطيط علمي يأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والتكنولوجية ويراعي في نفس الوقت المتغيرات الداخلية والخارجية.
- تحديد معايير البناء والتجهيز وتكلفة المنظومة التربوية وتمويلها على أسس علمية ومدروسة.
- إحداث هيئة التفقّد البيداغوجي الجامعي في مجالات تسيير المنظومة الجامعية وتطوير مردودها مع تحديد معايير انتداب أعضائها وتكوينهم.
- مراجعة الأمر عدد 683 لسنة 2011 مؤرخ في 9 جوان 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها، الذي أقر مبدأ الانتخاب غير المباشر دون مراعاة لتمثيلية صنف الأساتذة حسب العدد (صنف "ب" مثلا من مدرّسي الجامعة والذي تتجاوز نسبته 80% من مجموع المدرسين يتمّ تمثيله في الانتخابات بنفس عدد ممثلي الصنف "أ" الذين يمثلون أقلّ من 15%).
- اعتماد مبدأ الانتخاب بالنسبة لإدارة مدارس الدكتوراه ولجان التأهيل الجامعي.

✓ دعم استعمال التكنولوجيات الحديثة والتعليم العالي الافتراضي

- ربط المؤسسات الجامعية ببنوك المعلومات المتخصصة لا سيما في المجال الاقتصادي.

- دعم دور جامعة تونس الافتراضية في تفاعلها مع مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وأقسام التعليم عن بعد لإرساء منظومة متكاملة للتعليم الافتراضي وفقا للمواصفات والمعايير الدولية.

V- مؤشرات المتابعة والتقييم

- توزيع الطلبة حسب التصنيف الدولي لمجالات الدراسة.
- توزيع الطلبة حسب مراحل الدراسة.
- توزيع الطلبة بالجامعة الافتراضية.
- توزيع الخريجين حسب التصنيف الدولي لمجالات الدراسة.
- توزيع الخريجين حسب مستوى الدراسة.
- نسبة التمدرس للفئة العمرية 19-23 سنة وتوزيعها جغويا.
- نسبة الفتيات في التعليم العالي من إجمالي عدد الطلبة.
- نسبة الطلبة في التخصصات العلمية.
- تطور عدد طلبة القطاع الخاص وتوزيعهم حسب مجالات الدراسة.
- تطور عدد الخريجين التونسيين من مؤسسات القطاع الخاص وتوزيعهم حسب مجالات الدراسة.
- تطور إطار التدريس بالجامعات التونسية موزعة جغويا.
- تطور عدد الطلبة التونسيين بالجامعات الأجنبية.
- تطور عدد الخريجين التونسيين من الجامعات الأجنبية.